

واشنطن ترفض إقصاء الدولار من التعاملات التركية القطرية

مقايضة الليرة بالريال القطري تقدم دعماً ملتبساً للاقتصاد التركي المتأزم



اعتبر محللون أن رفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) إقصاء الدولار في التعاملات المالية والتجارية بين تركيا وقطر رسالة تحذيرية لأنقرة من مغبة زيادة التوتر الاقتصادي بين الطرفين، في خضم محاولات تركيا الرامية إلى معالجة أزماتها المزممة ضمن إبرام صفقات تبدو ملتبسة.

أنقرة - رجح محللون أن تتفاقم متابع تركيا الاقتصادية في حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على تركيا بسبب لجوئها إلى المقايضة مع قطر في المبادلات التجارية والمالية. ورفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بالفعل طلباً مقدماً من أنقرة بعقد صفقة تبادل عملات، خوفاً من أن مثل هذا الدعم لتركيا، بسجلها المشكوك فيه في إدارتها الاقتصادية والمالية، قد يشكل أساساً تسير عليه العمليات المستقبلية. وقال البنك المركزي التركي الأرباء الماضي، إنه زاد حجم اتفاق مبادلة عملة مع قطر لثلاثة أمثاله إلى ما يعادل 15 مليار دولار من خمسة مليارات، في اتفاق يوفر سيولة أجنبية تشتد الحاجة إليها لتعويض الاحتياطيات التي استنزفت والمساهمة في استقرار الليرة. حصل البنك المركزي التركي على دعم مالي إضافي بقيمة 10 مليارات دولار من قطر في شكل صفقات مبادلة عملات.



مارك بنتلي
ما تحتاجه تركيا حقاً هو الدعم من الغرب وليس من قطر

وهدفت الأزمات الاقتصادية المتفاقمة الرئيس التركي إلى البحث عن حلول بآلية مثل تسريع البحث عن مقايضات تجارية بالعملة الأخرى، بعد الانهيار السريع للعملة التركية بالتزامن مع تفاقم التوتر مع الولايات المتحدة. والخطوة التي اتخذتها تركيا قد تفتح باب الصدام مع الولايات المتحدة في عدة ملفات أخرى شائكة ولم تجد طريقاً للحل حتى الآن.

وهناك مسألة صغيرة تتعلق بتركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وهي تسلمها لنظام الصواريخ أس 400 الروسية الصنع العام الماضي. ولا يزال المشرعون الأمريكيون يفكرون في فرض عقوبات اقتصادية رداً على ذلك. وإلى جانب ذلك هناك تورط مزعوم لكبار السياسيين الأتراك في مخطط خرق العقوبات مع إيران، حيث اتهم المدعون الأمريكيون بنك "خلق" التركي الحكومي بالتواطؤ على هذا الفعل. لكن رد الفعل على أنباء عقد الصفقة مع قطر، الحليف الإقليمي الأقرب لتركيا، لم يحقق النتيجة المتوقعة. ونتيجة لذلك، لم تتحرك الليرة خطوة إلى الأمام، والتي وصلت بالفعل إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق لتسجل 7.2 ليرة مقابل الدولار، بل واستمرت في التراجع مقابل العملة الأميركية.

وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

مقابل العملة الأميركية. وفي حين أن الريال القطري قد لا يحمل الوزن المالي أمام الدولار الأمريكي أو اليورو، إلا أنه لا يزال "عملة أقوى" من الليرة، التي تسجل تاريخاً طويلاً من الانخفاضات الحادة والتقلبات. ويقول تيموثي أش، كبير المحللين الإستراتيجيين للأسواق الناشئة في مؤسسة بلو باي أسيت مانجمنت في لندن، إن العشرة مليارات دولار الإضافية قد تشكل مجرد أموال لم يتم إنفاقها من اتفاقية 2008 الأصلية. ووافق البنك المركزي في الدولتين على زيادة خطوط تبادل العملات إلى 5 مليارات دولار في نوفمبر الماضي، تاركين

الليرة في مهب سياسات أردوغان الارتجالية

نهاية الأسبوع الماضي من حاجز 7 ليرات للدولار بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن إلغاء إعفاءات جمركية لتركيا ومضاعفة الرسوم على واردات الحديد والألومنيوم التركي إلى 50 و20 في المئة على التوالي. ووصل التضخم المزمّن والأزمات المالية في تركيا إلى ذروتها خلال ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي، عندما كان سعر الدولار الأميركي يعادل ملايين الليرات التركية قبل أن تتخلص الحكومة من الإصفر الستة من العملة في عام 2005. وقبل الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تم تداول الليرة لفترة وجيزة عند 1.15

لكل دولار، بمساعدة ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الأعمال والاستثمارات من الخارج. وعندما ظهرت أنباء عن عقد صفقات تبادل عملات مبدئية بقيمة 3 مليارات دولار من قطر في أغسطس 2018، مدرجة في حزمة استثمارية أوسع بقيمة 15 مليار دولار، انتعشت الليرة بشكل إيجابي. حيث ساعد التعهد النقدي العملة على التعافي من أزمة عميقة اندلعت قبل عقد الصفقة بأيام. وكان رد الفعل في أسواق العملات مختلفاً بعد إعلان الصفقة التركية القطرية، حيث ظهرت أنباء تفيد بأن

10 مليارات دولار في صورة احتياطي نقدي. ويرى مارك بنتلي الكاتب في موقع أخبار تركية أن الانتقادات موجهة لدولة ذات مكانة دولية مشكوك فيها، لا سيما بعد أن تم نبذ قطر من قبل القوى الإقليمية مثل السعودية. وقال إن "وصول الأموال لا يكاد يحقق الفوز المتوقع لدولة تبحث عن دعم مالي من البنوك المركزية في مكان آخر أيضاً... ما تحتاجه تركيا حقاً هو الدعم من الغرب". ووافق التوتور التركي مع واشنطن خلال العامين الماضيين السقوط السريع لسعر العملة التركية التي اقتربت في

انتشرت التوقعات في الأسابيع الأخيرة بأن تركيا، التي تسعى إلى الحصول على الأموال التي ستساعدتها في التعامل مع تقيشي وباء كورونا وتعزيز احتياطياتها من العملات الأجنبية المتضائلة، ستؤمن صفقات تبادل عملات من الخارج، مما يخفف الضغط على قيمة الليرة المتراجحة. لكن المحللين استبعدوا أن يخفف ذلك من أزمات تركيا المتفاقمة، لأن تلك الأزمات مرتبطة بسياسات رجب طيب أردوغان التي قوضت استقلالية مؤسسات الدولة وخاصة البنك المركزي واعتماد توجهات تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة.

قفزة قياسية في تحصيل الرسوم الجمركية المغربية

الرباط - أظهرت بيانات حديثة نشرتها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة قفزة في المداخيل المحصلة خلال سنة 2019 بما قدره 103.7 مليار درهم (10.53 مليار دولار) قياساً بنحو 10.26 مليار دولار. وأوضحت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، في تقريرها الصادر مؤخراً بشأن أنشطتها لسنة 2019، أن المداخيل الجمركية واصلت المضي في منحى تصاعدي، حيث بلغت المداخيل المحصلة، متجاوزة مداخيل سنة 2018 بنسبة 3 في المئة، مضيفة أن هذا الأداء يُعزى أساساً إلى تطور ملحوظ في الواردات. وبخصوص مداخيل الميزانية المحصلة، قالت إنها سجلت زيادة بنسبة 3.1 في المئة لتستقر في حدود 9.6 مليار دولار، مسجلة أنه باستثناء آتاوي أنبوب الغاز العابرة للبلاد والقادم من الجزائر، سجلت جميع الرسوم والضرائب المحصلة من قبل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تطوراً إيجابياً. وبحسب التقرير ذاته، مثلت الضريبة على القيمة المضافة في العام الماضي 2019 نسبة 58 في المئة من مجموع مداخيل الميزانية، تليها الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 31 في المئة، ثم رسوم الاستيراد بنسبة 10 في المئة.

العمل التي يفترض توفيرها كل عام، لأنها ببساطة مرتبطة أساساً بارتفاع معدل النمو. وذكرت دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية أن إجراءات الحجر الصحي، التي وضعتها الحكومة في ظل اقتصاد متعثر وتقلص عائدات الضرائب، تستدعي توفير سيولة من قبل السلطات. وتوقع رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في وقت سابق تراجع النمو هذا العام بسبب نقاط وارتفاعاً قياسياً في نسبة التداين الخارجي. ولم تتجاوز نسبة النمو لكامل العام الماضي، الواحد في المئة، فيما توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد بنسبة 4.3 في المئة لكامل هذا العام. وقالت الحكومة في وقت سابق من الشهر الجاري إنها ستطرح في نهاية يونيو المقبل برنامجاً سيحدد الأولويات القادمة للإنعاش الاقتصادي.

الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 3 في المئة مسجلة 5.7 مليار دولار. وعزت هذه النتائج إلى الاستقرار النسبي لعائدات الضريبة على القيمة المضافة على منتجات الطاقة مقارنة بزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على منتجات أخرى بنسبة 3 في المئة، أي ما يعادل زيادة قدرها 152 مليون دولار. وبلغت المداخيل المحصلة عن طريق آتاوي أنبوب الغاز حوالي مليار درهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 34.2 في المئة مقارنة بسنة 2018.

وعزى ذلك إلى انخفاض حجم الغاز الطبيعي الذي يعبر التراب الوطني بنسبة 45.7 في المئة، غير أن ارتفاع الأسعار بنسبة 6.4 في المئة ساهم في التخفيف من تأثير هذا الانخفاض. وبخصوص الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد سجلت زيادة بنسبة 6 في المئة مقارنة مع السنة الماضية، ويرجع ذلك أساساً إلى الأداء الجيد لكافة بنود هذه الضريبة، وهي صناعة التبغ ومنتجات الطاقة ومنتجات أخرى. وشكلت الضريبة على القيمة المضافة، على مدى السنوات الخمس الماضية، 57 في المئة من مداخيل الميزانية مسجلة ارتفاعاً بمعدل يناهز 4 في المئة.

الوباء يؤجل خطط تونس لكبح انفلات معدل البطالة

وتخيم التساؤل داخل الأوساط الشعبية والاقتصادية بخصوص مكان الخلل التي جعلت السلطات تفشل في تحقيق اختراق، ولو كان بسيطاً، في هذا الملف الحساس، الذي يعدّ محورياً لانفجاسة ضد نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي. ويجمع خبراء اقتصاد على أن هناك عواصم هيكلية مرتبطة ببقاء أرقام البطالة عند مستوياتها الحالية ومن الصعب معالجتها ما لم توضع رؤية محكمة للنهوض بالاقتصاد. وتسبب التلكؤ والبطء الشديد في الليات توفير فرص العمل، التي تم اتخاذها منذ 2011 في إحباط كل محاولات تقليص نسبة البطالة فضلاً عن غياب تمويل المشاريع الحكومية في المناطق المهمشة وعدم تشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة. ويرى البنك الدولي مشكلة البطالة عميقة ولا يمكن حصرها في عدد فرص

فجرت جائحة كورونا فقاعة البطالة في تونس بعد أن تسببت إجراءات الإغلاق في تقويض خطط إنعاش الاقتصاد والمحافظة أو توفير فرص العمل ما من شأنه زيادة مستوياتها في ظل محدودية مصادر التمويل وفشل خطط التنمية، ويراكم التركة الاقتصادية الثقيلة نتيجة أزمات لا حصر لها قبل ظهور الوباء.

تونس - أجج وباء فيروس كورونا المستجد المخاوف من ارتفاع مستويات البطالة في تونس إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها جراء شلل الأنشطة الاقتصادية. وانعكست تدابير الإغلاق على مستويات النمو المتباطئة أصلاً، فضلاً عن إطلاق خبراء صفارات الإنذار من التحذيرات الاجتماعية الكبيرة بفعل شطب الآلاف من الوظائف.

وينصح القائمون على الدراسة، بموصلة اعتماد إعادة الية الفتح التدريجي للنشاط للاقتصاد لتفادي خسارة فرص العمل الثابتة ولتجنب تداعيات أكثر حدة كارتفاع معدل الفقر. ورغم برامج الحكومات المتعاقبة لدعم سوق العمل والتي كانت عنانين حملات انتخابية عديدة، لا يشعر الكثير من التونسيين بتحسّن الأوضاع الاجتماعية، بل يقولون إنها ازدادت سوءاً بسبب تفاقم البطالة، التي ظلت عند حدود 15.3 في المئة قياساً بنحو 11 في المئة في 2010. وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن فجوة البطالة تتسع في الأرياف بشكل أكبر مقارنة بما هي عليه في المدن، بينما تظل النسبة الأعلى تلك التي تتعلق بالخريجين الجامعيين.

وأظهرت بيانات حديثة نشرها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية الحكومي أن أزمة فيروس كورونا تسببت في إلحاق الآلاف من الموظفين بصوف العاطلين عن العمل. وتوقع خبراء المعهد أن يشطب الوباء 430 ألف وظيفة خلال فترة الحجر الصحي الممتدة حتى نهاية يونيو المقبل، بعد أن تم فقدان حوالي 143 ألف فرصة عمل بشكل مؤقت خلال الشهر الأول من الأزمة. وكانت الحكومة قد بدأت بتخفيف قيود الحجر الصحي تدريجياً منذ الرابع من الشهر الجاري، لكن الخسائر الكبيرة في سوق العمل وأغلب القطاعات المشغلة.

العمل التي يفترض توفيرها كل عام، لأنها ببساطة مرتبطة أساساً بارتفاع معدل النمو. وذكرت دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية أن إجراءات الحجر الصحي، التي وضعتها الحكومة في ظل اقتصاد متعثر وتقلص عائدات الضرائب، تستدعي توفير سيولة من قبل السلطات. وتوقع رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في وقت سابق تراجع النمو هذا العام بسبب نقاط وارتفاعاً قياسياً في نسبة التداين الخارجي. ولم تتجاوز نسبة النمو لكامل العام الماضي، الواحد في المئة، فيما توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد بنسبة 4.3 في المئة لكامل هذا العام. وقالت الحكومة في وقت سابق من الشهر الجاري إنها ستطرح في نهاية يونيو المقبل برنامجاً سيحدد الأولويات القادمة للإنعاش الاقتصادي.



غموض في الأفق

270 مليون دولار، حجم الزيادة التي حصلت عليها إدارة الضرائب خلال العام الماضي بمقارنة سنوية

430 ألف وظيفة يتوقع أن يخسرها سوق العمل بنهاية يونيو المقبل بسبب أزمة وباء كورونا